

Distr.: General
15 June 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٣٦ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- ١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١١/٦٨ وقرار مجلس الأمن ٢٣٤٤ (٢٠١٧)، اللذين طُلب إليّ فيهما تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.
- ٢ - ويعرض التقرير مستجدات أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود المبذولة في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية والمتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك منذ صدور تقرير المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٧ (A/71/826-S/2017/189). ويقدم التقرير أيضا موجزا عن التطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية المتصلة بأفغانستان.

ثانيا - التطورات ذات الصلة

- ٣ - لقد أحرزت حكومة الوحدة الوطنية بعض التقدم في الإصلاحات ذات الأولوية، وكذلك في التعيينات الرفيعة المستوى. ومضت السلطات الأفغانية قدما في التحضيرات الانتخابية بموافقتها على مجموعة تدابير تقييم مراكز الاقتراع. ومن جهة أخرى، سادت الفترة المشمولة بالتقرير عودة قلب الدين حكمتيار، زعيم فصيل الحزب الإسلامي (قلب الدين)، إلى أفغانستان. وقد جرت عودة حكمتيار في وقت يشهد تقلب الحياة السياسية الأفغانية، ويعزى ذلك جزئيا إلى زيادة المناورات بين الشخصيات السياسية قبل الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩. وغادر عبد الرشيد دوستم، النائب الأول للرئيس، البلد في منتصف شهر أيار/مايو لأغراض العلاج الطبي في تركيا، وتعالى أصوات حزبه



جونبيش مِلِّي المناذية بمعارضة الحكومة، بينما بدأت شخصيات داخل حزب الجمعية الإسلامية في العمل على ترسيخ مكائتها. وفي غضون ذلك، لم يُحرز أي تقدم ملحوظ فيما يتعلق بمحادثات السلام بين الحكومة وحركة طالبان. بيد أنه لوحظت زيادة في المشاركة المتعددة الأطراف على الصعيد الإقليمي. وقد بذلت أفغانستان وباكستان جهوداً لتحسين العلاقات على الرغم من الاشتباكات الحدودية التي تقع من حين لآخر. وظلت الحالة الأمنية متقلبة للغاية، في ظل تزايد الحوادث الأمنية في الأشهر الخمسة الأولى من السنة مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٦. وفي ٣١ أيار/مايو، شهدت كابل هجوماً انتحارياً أدى إلى مصرع ما لا يقل عن ٦٥ شخصاً وجرح أكثر من ٣٠٠ شخص، مما أدى إلى زيادة توتر الحالة السياسية الهشة أصلاً، وإلى قيام مظاهرات عامة على مدى عدة أيام تحول بعضها إلى أعمال عنف. واستمر تسجيل ارتفاع مستويات العنف ضد المدنيين والتشريد الداخلي بأعداد كبيرة. وشهد النمو الاقتصادي تحسناً طفيفاً، بيد أنه ظل منخفضاً طيلة الفترة المشمولة بالتقرير.

ألف - التطورات السياسية

٤ - لقد أحرز الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله تقدماً فيما يخص التعيينات الرفيعة المستوى، التي كانت فيما مضى مصدراً للتوتر داخل حكومة الوحدة الوطنية. وأنشئ مجلس للتعيينات الأمنية في آذار/مارس، برئاسة وزير دولة جديد يعني بإصلاح قطاع الأمن، لتلبية الحاجة إلى جعل الترقيات مبنية على الأهلية في قطاع الأمن. وفي ١١ آذار/مارس، عُيّن رئيس اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، وقد كان المنصب شاغراً منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأجرت الحكومة مزيداً من التعيينات في المناصب العليا وقامت بتسمية أربعة من أعضاء مجلس الوزراء: وزير المناجم والبتترول، والوزير المكلف بشؤون العمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين، ووزير الدولة للشؤون البرلمانية، ووزير الدولة للشؤون السياحية. بيد أن مستقبل ستة وزراء آخرين تعرضوا لحجب الثقة من البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ ظل يلفه الغموض، وواصل بعض البرلمانيين دعوتهم الحكومة إلى تقديم مرشحين جدد لتلك الوزارات.

٥ - وفي ٢٧ آذار/مارس، استجوب مجلس النواب بالجمعية الوطنية وزير الدفاع ووزير الداخلية ومدير المديرية الوطنية للأمن في أعقاب هجوم قاتل شُنَّ على مستشفى عسكري في كابل في وقت سابق من ذلك الشهر. وقد نجا جميعهم من التصويت بحجب الثقة. غير أن وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش استقالا في وقت لاحق من منصبيهما عقب هجوم وقع على قاعدة للجيش الأفغاني في ولاية بلخ في ٢١ نيسان/أبريل، أدى إلى إصابات بأعداد كبيرة وإلى ردة فعل قوية من الجمهور ضد قيادة أمن البلد. وفي سياق منفصل، علّق مجلس النواب بالجمعية الوطنية مرتبات تسعة أعضاء، نتيجة غيابهم المتكرر.

٦ - وبدأ اقتراب موعد إجراء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩ يؤثر على مختلف التحالفات السياسية. وأصبح من الواضح بشكل متزايد الانقسامات داخل حزب الجمعية الإسلامية السياسي. وقد انتقد حاكم ولاية بلخ، عطا محمد نور، علناً الرئيس التنفيذي عبد الله في ١٣ آذار/مارس لعدم حصوله على العدد الكافي من المناصب لأعضاء الجمعية الإسلامية داخل الحكومة، واستمر في التواصل مع الرئيس غني لتحقيق هذه الغاية. وفي سياق منفصل، قام الرئيس غني في ١٦ نيسان/أبريل بعزل نائب رئيس الجمعية الإسلامية، أحمد ضياء مسعود، من منصبه الوزاري بصفته مبعوثاً خاصاً للإصلاحات والحكم الرشيد. وقد كان مسعود من أوائل مؤيدي حملة غني في عام ٢٠١٤، بيد أنه أعرب علناً

بعد عزله عن أسفه للقيام بذلك. وفي الوقت نفسه، قام حزب الجمعية الإسلامية بتوسيع مجلس قيادتها، وأعلن الحزب في ٢٣ أيار/مايو عن اعتزازه تسمية مرشح رئاسي لانتخابات عام ٢٠١٩.

٧ - وظل دوستم، النائب الأول للرئيس، خاضعا للتحقيق بشأن ادعاءات باختطاف أحد منافسيه السياسيين والاعتداء عليه جنسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد كان رهن الإقامة الجبرية في كابل حتى ١٩ أيار/مايو، حيث سافر إلى تركيا، وذلك لأغراض العلاج الطبي وفقا للتقارير. وفي ١١ آذار/مارس، تجمّع المئات من أنصار حزب جونبيش مِلِّي الذي يتزعمه دوستم في منزله، وورشحو ابنه باتور دوستم رئيسا للحزب بالنيابة. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، احتشد حوالي ٢٠٠٠ من أنصار حزب جونبيش في مدينة شيرغان، بولاية جوزجان، وفي ٥ أيار/مايو في مزار شريف، بولاية بلخ، احتجاجا على استبعاد الحكومة في تصورهم للنائب الأول للرئيس وتحيزها المزعوم ضد الجماعات العرقية من غير الباشتون.

٨ - وظهر قلب الدين حكمتيار، زعيم الحزب الإسلامي (قلب الدين)، علنا في أفغانستان لأول مرة منذ أزيد من ٢٠ سنة، وذلك في ٢٩ نيسان/أبريل بولاية لغمان. وشكلت عودة حكمتيار جزءا من اتفاق للسلام أبرم بين الحكومة والحزب الإسلامي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي ١ أيار/مايو، وقّع الرئيس غني مرسوما يأذن بالإفراج عن الدفعة الأولى من السجناء المنتسبين إلى الحزب الإسلامي (قلب الدين)، وأُعلن في اليوم التالي إطلاق سراح ٥٥ سجيناً. وفي ٤ أيار/مايو، وصل حكمتيار إلى كابل في موكب مسلح، وألقى خطابا في القصر الرئاسي أمام جمهور كبير من المسؤولين الحكوميين والقادة السياسيين الآخرين. وكان من بين الحضور الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله والرئيس السابق حامد كرزاي، ولكن لوحظ غياب بعض الأعضاء البارزين في حزب الجمعية الإسلامية المنافس. ورحب الرئيس غني بعودة حكمتيار بوصف ذلك خطوة هامة نحو السلام والمصالحة. بيد أن المدافعين عن حقوق الإنسان وجماعات المجتمع المدني أعربوا عن قلقهم لأن عودة حكمتيار يمكن أن تؤدي إلى خسارة المكاسب التي تحققت في المجالات الإنسانية والسياسية وفي مجال الحقوق المدنية منذ انهيار نظام طالبان. وشرع حكمتيار في مناقشات مع الحزب الإسلامي (أرغانيديوال)، وهو فصيل سياسي يشارك أعضاؤه بالفعل في الإدارة. وأعربت جهات سياسية منافسة عن قلقها لأنه في حال اتحاد فصيل الحزب الإسلامي الذي يتزعمه قلب الدين مع الفصيل الذي يتزعمه أرغانيديوال، يمكن أن يشكل أكبر حزب سياسي في البلد.

٩ - وفي ١ نيسان/أبريل، عرضت الحكومة رؤيتها للسلام في وثيقة سلمتها إلى جهات مانحة دولية. وأبرزت الوثيقة الحاجة إلى عملية سلام شاملة لإنهاء النزاع وإلى توطيد مؤسسات ذات مصداقية للتعامل مع الخلافات السياسية. كما اقترحت إجراء تغييرات هيكلية ومنح ولاية محدودة للمجلس الأعلى للسلام. وفي وقت لاحق، قامت الحكومة بتعميم مشروع خطة استراتيجية للسلام والمصالحة على الجهات المانحة الدولية في ١٨ أيار/مايو. وفي ١ نيسان/أبريل أيضا، عيّن الرئيس رئيسا جديدا لأمانة المجلس الأعلى للسلام، وهو المنصب الذي ظل شاغرا منذ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي ٦ حزيران/يونيه، أعلن الرئيس غني تعيين نائب الرئيس السابق، كريم خليلي، رئيسا جديدا للمجلس الأعلى للسلام. بيد أنه لم يُجرز أي تقدم ملحوظ فيما يتعلق بمحادثات السلام بين الحكومة وحركة طالبان.

١٠ - وفي سياق العملية الأوسع نطاقا التي تقودها أفغانستان، دعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تسع مبادرات جارية محلية للسلام في تسع ولايات مختلفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن خلال تلك المبادرات، قدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي لمساعدة الكيانات الأفغانية

في تسوية النزاعات والمظالم بطريقة مستدامة وغير عنيفة. ومن بين النزاعات التي تمت معالجتها المنازعات على الأراضي، وأمن الطرق الرئيسية، والتطرف الديني. وفي ٦ نيسان/أبريل، دعمت البعثة مؤتمرًا عن دور المرأة في عملية السلام في ولاية هرات، حضره ١٠٠ مشارك من ١٣ مقاطعة. ودعا المشاركون إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ خطة العمل الوطنية للبلد بشأن قرار مجلس الأمن (٢٠٠٠).

١١ - وأحرزت الحكومة بعض التقدم في التحضيرات الانتخابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي نيسان/أبريل، أقرت لجنة الانتخابات المستقلة مجموعة من تدابير تقييم مراكز الاقتراع، تتضمن خطة تنفيذية إضافية إلى الإجراءات والميزانية. ويأتي هذا التقييم استجابة لإحدى توصيات اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي. وفي ١ آذار/مارس، عينَ الرئيس مسؤولاً كبيراً جديداً لشؤون الانتخابات ليرأس أمانة لجنة الانتخابات المستقلة، وهو المنصب الذي ظل شاغراً منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، شرعت لجنة الشكاوى الانتخابية في صياغة سياسة جنسانية تهدف، في جملة أمور، إلى تحسين تمثيل المرأة في اللجنة، وبدأت عملية التوظيف. وبينما كررت الحكومة التزامها بإجراء الانتخابات خلال السنة الأفغانية الحالية، التي تنتهي في آذار/مارس ٢٠١٨، لم تُتخذ القرارات الرئيسية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالدوائر الانتخابية والميزانية والجدول الزمني وطرائق التمويل.

١٢ - وواصلت الحكومة ولجنة الانتخابات المستقلة النظر في خيارات بدء استخدام تكنولوجيا جديدة في الانتخابات مستقبلاً. وفي ١١ آذار/مارس، قدمت لجنة الانتخابات المستقلة دراسة تقنية إلى الحكومة والجهات المانحة، مفادها أنه ينبغي استخدام تكنولوجيا جديدة في الانتخابات المقبلة، وفي نيسان/أبريل أصدرت لجنة الانتخابات المستقلة تكليفاً بإجراء دراسة جدوى لتقييم إمكانية بدء استخدام تكنولوجيا جديدة. وواصلت الحكومة ولجنة الانتخابات المستقلة استكشاف طرائق لبدء استخدام تكنولوجيا جديدة.

١٣ - وفي آذار/مارس، توصلت الحكومة إلى قرار بشأن اعتماد بطاقة هوية وطنية إلكترونية بعد فترة طويلة من الجمود. ويمثل توزيع بطاقات هوية من هذا القبيل أحد الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق السياسي لعام ٢٠١٤ بشأن إنشاء حكومة الوحدة الوطنية. وفي ٢٠ آذار/مارس، اعتمدت الحكومة خطة عمل وقررت الشروع في توزيع البطاقات. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس غني مرسوماً تشريعياً، وافق عليه في وقت لاحق مجلس النواب بالجمعية الوطنية في ٨ أيار/مايو، وهو يعدل قانون تسجيل السكان الذي ينص على بيان العرق والجنسية في البطاقات. وفي ١٣ أيار/مايو، صدر مرسوم رئاسي يستلزم، في جملة أمور أخرى، بدء مرحلة تجريبية من الخطة في غضون ٩٠ يوماً.

باء - الأمن

١٤ - لقد ظلت الحالة الأمنية في أفغانستان متقلبة للغاية. وسجلت البعثة ٦٨٧ ٥ من الحوادث المتصلة بالأمن في أفغانستان في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونهاية آذار/مارس ٢٠١٧، وهو أعلى مجموع سجل لتلك الفترة منذ عام ٢٠٠١. وفي الفترة بين ١ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو، سجلت الأمم المتحدة ٦٢٥٢ حادثاً من الحوادث المتصلة بالأمن، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦. وعلى غرار الاتجاهات السائدة، مثلت الاشتباكات المسلحة أغلبية الحوادث الأمنية (٦٤ في المائة)، تلتها الأجهزة المتفجرة المرتجلة (١٦ في المائة). وتراجعت حوادث الاغتيال والاختطاف بنسبة ٤ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦. وكانت المنطقتان الشرقية

والجنوبية الأكثر تقلبا، وشهدت المنطقة الشرقية زيادة بنسبة ٢٢ في المائة في عدد الحوادث مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦. وركزت حركة طالبان هجماتها على ولايات بدخشان وبغلان وفراه وفارياب وهلمند وكُنر وقندوز ولغمان وسربل وزابل وأروزكان. وقد جرى التصدي لهجمات حركة طالبان ضد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حول لشكر كاه وفي المناطق المحيطة بها في ولاية هلمند بعد أن تلقت القوات الخاصة التابعة للجيش الوطني الأفغاني الدعم من خلال الغارات الجوية العسكرية الدولية. وارتفع عدد الغارات الجوية بشكل كبير (١١٢ في المائة) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦.

١٥ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أعلنت حركة طالبان إطلاق هجومها الربيعي السنوي تحت مسمى "عملية منصورى". ووصف بيانها الصادر في عام ٢٠١٧ نُهجا ذا مسارين يشمل أهدافا عسكرية وسياسية، بما في ذلك إسداء المشورة لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين والتركيز على استهداف القوات الأجنبية في أفغانستان وشركائها من الأفغان. ومع ذلك، لم يقع أي تحسن يذكر في إحصاءات الإصابات في صفوف المدنيين. وفي يوم الإعلان، استولت حركة طالبان على مقاطعة زيبك ذات الأهمية الاستراتيجية في ولاية بدخشان، التي تقع على الحدود مع باكستان. وقد استعادتها قوات الأمن الأفغانية بعد ذلك بعدة أسابيع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استولت حركة طالبان أيضا بشكل مؤقت على مقاطعة سانغين بولاية هلمند، ومقاطعة قلعة الزال بولاية قندوز، ومقاطعة خواجه بهاء الدين بولاية تخار.

١٦ - وفي ٨ آذار/مارس، نُقِد هجوم معقد ضد أكبر مستشفى عسكري بأفغانستان يوجد في كابل. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان مسؤوليته عن الهجوم، وتفيد التقارير أن ٥٠ شخصا قتلوا في هذا الهجوم، وأن حوالي نصف القتلى كانوا من الأفراد العسكريين (الذين يتمتعون بمركز المحمي أو العاجز عن القتال)، بينما أُصيب ٨٨ شخصا آخرين بجروح، منهم ٢٢ على الأقل من المدنيين. وفي ٢١ نيسان/أبريل، شنت حركة طالبان هجوما معقدا ضد مقر الفيلق ٢٠٩ التابع للجيش الوطني الأفغاني في مزار شريف، بولاية بلخ، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٤٠ من قوات الأمن وإصابة ٦٠ آخرين بجروح.

١٧ - وحافظ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان على وجوده في جنوب ولاية نكروهار رغم تزايد العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وواصلت القوات العسكرية الدولية عملياتها، بما يشمل استخدام "قنبلة الذخائر المكثفة الانفجارية بالهواء" التي تفيد التقارير أنها قتلت عددا كبيرا من أعضاء التنظيم في مقاطعة أتشين، بولاية نكروهار، في ١٣ نيسان/أبريل. وفي مطلع أيار/مايو، أكدت الحكومة والمسؤولون العسكريون للولايات المتحدة أن عبد الحسيب، زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، قُتل في غارة للقوات الخاصة الأمريكية نُقِدَت في ٢٧ نيسان/أبريل. وواصل التنظيم هجماته ضد السكان المدنيين والجيش والأهداف العسكرية الأجنبية، بينما ادعت مصادر محلية غير موثقة استمرار ما يقوم به التنظيم من تعزيزات ومن عمليات التجنيد. وأعلنت الجماعة مسؤوليتها عن هجوم معقد على محطة الإذاعة والتلفزيون الوطنية في أفغانستان بجلال آباد في ١٧ أيار/مايو.

١٨ - وفي ٣١ أيار/مايو، قام انتحاري بتفجير جهاز متفجر محمول على شاحنة في مركز مدينة كابل. وأدى الانفجار إلى قتل ما لا يقل عن ٨٠ شخصا وجرح ٤٦٤ شخصا، معظمهم من المدنيين. وألحقت القنبلة، التي تعد من أكبر القنابل التي تم تفجيرها في كابل، أضرارا بالغة بالهيكل الأساسية في المنطقة المحيطة، بما في ذلك عدد من المرافق الدبلوماسية، مما اضطر بعض السفارات إلى إجلاء

الموظفين. وأدى الهجوم إلى عدة أيام من الاحتجاجات، ويُزعم أن قوات الأمن قتلت بعض المحتجين، بمن فيهم نجل أحد أعضاء البرلمان. وقتل مفجرون انتحاريون في مراسم جنازة أُقيمت لتشجيع القتلى ٦ مدنيين وأصابوا ٨٧ شخصا بجراح، وفقا للمعلومات الأولية، وذلك في ظل تصاعد دوامة العنف.

١٩ - وبحلول أواخر نيسان/أبريل، بلغ العدد الرسمي لأفراد الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية نسبي ٩٠,٤ و ٩٥,١ في المائة من المستويات المتوقعة، على التوالي، مقارنة بنسبتي ٨٦ و ٩٤ في المائة في شباط/فبراير، على التوالي.

٢٠ - وسُجِّل ما مجموعه ١١ حادثا تضررت منها الأمم المتحدة، شملت حالة تخويف واحدة، وحادثا واحدا يتصل بأجهزة متفجرة مرتجلة، وخمسة حوادث إجرامية؛ ولم تقع أي اشتباكات مسلحة أو حوادث اختطاف.

جيم - التعاون الإقليمي

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت حكومتا أفغانستان وباكستان جهودا لتحسين العلاقات بينهما عقب فترة من تصعيد التوتر في الفترة من أواخر عام ٢٠١٦ إلى مطلع عام ٢٠١٧، على نحو ما أشير إليه في تقريرنا السابق. وفي ٢١ آذار/مارس، أعادت باكستان فتح معبرين رسميين إلى أفغانستان، في طورخام وسبين بولدك، كانا قد أُغلقا في ١٧ شباط/فبراير، بيد أن الحدود كانت تُغلق بصورة متقطعة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٥ و ١٦ آذار/مارس، استضافت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية محادثات ثنائية رفيعة المستوى حضرها مستشار رئيس أفغانستان للأمن القومي، حنيف عطمار، ومستشار رئيس وزراء باكستان للشؤون الخارجية، سرتاج عزيز، وكان الغرض من هذه المحادثات بناء الثقة، كما أنها أدت إلى إنشاء آلية عابرة للحدود بين البلدين. ومع ذلك، ظل التوتر سائدا، ويعزى ذلك جزئيا إلى الجهود المستمرة التي تبذلها باكستان لإقامة سياج على جزء من الحدود مع أفغانستان، فضلا عن حوادث القصف عبر الحدود. وفي تطور إيجابي، وصل أعضاء وفد برلماني باكستاني رفيع المستوى، بقيادة رئيس الجمعية الوطنية في باكستان، إلى كابل لعقد اجتماعات مع نظرائهم الأفغان في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو. واجتمع الوفد أيضا مع الرئيس غني ومسؤولين آخرين. وبعد ذلك بفترة وجيزة، قام رئيس دوائر الاستخبارات المشتركة الباكستانية بزيارة كابل واجتمع مع الرئيس غني وغيره من المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى. وجرى لاحقا تعطيل هذه الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات الثنائية في ٥ أيار/مايو، عندما اشتبك حرس الحدود من كلا البلدين على إثر بدء السلطات الباكستانية إجراء تعداد في قريتين في منطقة متنازع عليها قرب معبر سبين بولدك - شامان. وعقب مفاوضات وقف إطلاق النار، توقف القتال، فتواصلت الجهود على المستوى السياسي لحل النزاع.

٢٢ - واستمر اتخاذ عدد من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف. ففي ١٦ آذار/مارس، اجتمع وزير خارجية الاتحاد الروسي وطاجيكستان في دوشانبي لمناقشة الحالة العسكرية - السياسية في أفغانستان، وآفاق تعزيز التعاون بين روسيا وطاجيكستان. وعُقد اجتماع لكبار المسؤولين في مؤتمر قلب آسيا في ١٧ آذار/مارس في باكو، حيث أكد المشاركون مجددا التزامهم بتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني من خلال عملية قلب آسيا - إسطنبول. وواصلت أوزبكستان أيضا تعزيز مشاركتها في أفغانستان، بوسائل منها تعيين ممثل خاص لأفغانستان في ٢٥ أيار/مايو. وخلال زيارة إلى الاتحاد الروسي يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل، ذكر رئيس أوزبكستان، شوكت ميرزوييوف، أن السلام في أفغانستان يجب

التوصل إليه عن طريق المفاوضات. وفي نيسان/أبريل، عقدت كازاخستان الجولة الثانية من المشاورات السياسية مع أفغانستان في أستانا. وفي ١٤ نيسان/أبريل، استضاف الاتحاد الروسي مؤتمرا يعنى بأفغانستان في موسكو، بحضور ممثلي كل من الاتحاد الروسي، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والصين، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والهند. وكان من بين المدعويين ممثلا كل من تركمانستان والولايات المتحدة. وشدد المشاركون على ضرورة إجراء محادثات مباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. وفي أعقاب المؤتمر، في ١٥ نيسان/أبريل، أشار متحدث رسمي باسم وزارة خارجية أفغانستان عزمها على استضافة المحادثات المقبلة في كابل، وشرعت الحكومة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر بمشاركة أوسع، كان من المقرر عقده في ٦ حزيران/يونيه. وعقد اجتماع وزاري لمنظمة شنغهاي للتعاون في ٢١ نيسان/أبريل في أستانا، حيث أكد المشاركون التزام المنظمة ببدء الحوار السياسي بين أطراف النزاع في أفغانستان.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٣ - في ٢٧ نيسان/أبريل، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بيانها عن الإصابات في صفوف المدنيين من جراء النزاع في الربع الأول من عام ٢٠١٧. وفي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آذار/مارس، وثقت البعثة ١٨١ إصابة في صفوف المدنيين (٧١٥ من القتلى و ١٤٦٦ من الجرحى)، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٤ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦، ويشمل ذلك انخفاضا بنسبة ٢ في المائة في عدد وفيات المدنيين وانخفاضا بنسبة ٥ في المائة في عدد الجرحى. وقد عزت البعثة نسبة ٦٢ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر منوثة للحكومة، ونسبة ٢١ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة، و ٩ في المائة إلى القتال البري حيث لم يتسن تحديد هوية الجاني. ومعظم نسبة ٨ في المائة المتبقية تعزى إلى تفجير ذخائر غير منفجرة مجهولة المصدر. وتسببت الاشتباكات البرية في معظم الإصابات بين المدنيين (٣٥ في المائة)، تليها الأجهزة المتفجرة المرتجلة (١٩ في المائة) والهجمات الانتحارية والمعقدة (١٧ في المائة). ومما يثير القلق بوجه خاص زيادة الإصابات في صفوف النساء بنسبة ٢٤ في المائة (٨٨ قتيلة و ١٨٥ جريحة) وزيادة وفيات الأطفال بنسبة ١٧ في المائة (٢١٠ قتلى، بالإضافة إلى ٥٢٥ جريحا). وقد تزايد عدد الإصابات في صفوف النساء والأطفال أساسا من جراء العمليات الجوية والأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية والمعقدة.

٢٤ - وكتدبير ملموس للتخفيف من الإصابات في صفوف المدنيين من جراء مخلفات الحرب من المتفجرات، رحبت البعثة بالتزام الحكومة بالتصديق على البروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وحثت جميع الأطراف على بدء عملية وسم مخلفات الحرب من المتفجرات وتطهيرها وإزالتها وتدميرها في المناطق الواقعة تحت سيطرتها الإقليمية. وواصلت البعثة عقد اجتماعات لأغراض الدعوة مع أطراف النزاع، بما في ذلك قوات الأمن الوطنية الأفغانية والعناصر المناوئة للحكومة والقوات العسكرية الدولية، وذلك من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني واتخاذ تدابير ملموسة لحماية المدنيين من الأذى.

٢٥ - واستمرت معاناة الأطفال من العنف بشكل غير متناسب. ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس، تحققت البعثة من ٣٨٤ من الحوادث التي أدت إلى ٧٣٥ إصابة في صفوف

الأطفال (٢١٠ قتلى و ٥٢٥ جرحاً)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦. وشكل الأطفال نسبة ٣٤ في المائة من إجمالي الإصابات بين المدنيين. وظلت الاشتباكات البرية السبب الرئيسي للإصابات بين الأطفال، حيث استأثرت بنسبة ٤٢ في المائة من جميع الإصابات في صفوف الأطفال (٣١٢ إصابة بين الأطفال)، تليها الحوادث المتصلة بمخلفات الحرب من المتفجرات (١٦٤ إصابة بين الأطفال؛ أي نسبة ٢٢ في المائة) والأجهزة المتفجرة المرشحة (١١٤ إصابة بين الأطفال؛ أي نسبة ١٥ في المائة) في الربع الأول من عام ٢٠١٧. وكان ما مجموعه ٨١ في المائة من ضحايا الذخائر غير المنفجرة من الأطفال.

٢٦ - وفيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف النزاع، تحققت البعثة من تجنيد ١٣ فتى، منهم ٩ فتیان جنوداً من قبل حركة طالبان، وفتیان من قبل الشرطة الوطنية الأفغانية، وفتی واحد من قبل شرطة الحدود الأفغانية الوطنية، وفتی واحد من قبل الشرطة المحلية الأفغانية. وتحققت البعثة من ثلاثة حوادث اختطاف من جانب العناصر المناوئة للحكومة لخمسة فتیان، وحادثن ينطويان على ارتكاب العنف الجنسي ضد فتیین. وفي ١٠ نيسان/أبريل، كان ١٣٥ طفلاً محتجزين بتهم تتعلق بالأمن الوطني، بما في ذلك الارتباط بالجماعات المسلحة المناوئة للحكومة، وقد احتجزوا في ظروف سيئة في مرفق احتجاز البالغين المشدد الحراسة في ولاية بروان. وفيما يتعلق بحماية المرافق الصحية والتعليمية والعمال، ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس، تم التحقق من ١٤ حادثاً من الحوادث التي أثرت على التعليم، وهو نفس العدد الذي تم التحقق منه في الفترة المقابلة من عام ٢٠١٦. ووثقت البعثة أيضاً ١٧ مدرسة استخدمت لأغراض عسكرية. وتلاحظ البعثة انخفاضاً في الاستخدام العسكري للعيادات، فسجلت بذلك حادثاً واحداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بـ ٣١ حادثاً في الفترة نفسها من عام ٢٠١٦. ووثقت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ سبعة من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية، خمسة منها نُسبت إلى حركة طالبان، بينما نُسب حادثان إلى جماعات مسلحة غير محددة.

٢٧ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، قامت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإصدار تقرير عام مشترك عن تنفيذ خطة البلد الوطنية بشأن القضاء على التعذيب، يغطي الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ومن أصل ٤٦٩ محتجزاً أُجريت مقابلات معهم، أدلت نسبة ٣٩ في المائة بإفادات ذات مصداقية بأنهم تعرضوا للتعذيب أو لأشكال أخرى من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة أثناء توقيفهم واستجوابهم في العديد من مرافق الاحتجاز التي تديرها المديرية الوطنية للأمن والشرطة الوطنية الأفغانية. ووثق التقرير أيضاً تفشي غياب المساءلة عن هذه الممارسات. وقبل إصدار التقرير، سحبت الحكومة تحفظها على اتفاقية مناهضة التعذيب، ووافق مجلس الوزراء مبدئياً على توقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وعقب ذلك، أمر الرئيس بإنشاء آلية وقائية وطنية. وفي ١٢ أيار/مايو، أعربت لجنة مناهضة التعذيب، في ملاحظاتها الختامية على التقرير الدوري الثاني لأفغانستان، عن بالغ قلقها إزاء الادعاءات المتعلقة بانتشار استخدام التعذيب وسوء المعاملة وثقافة الإفلات من العقاب. ودعت اللجنة أفغانستان إلى التأكد من خضوع جميع الادعاءات لتحقيق فوري وشامل ونزيه، ومن مقاضاة الجناة المرعومين.

٢٨ - وما زال العنف ضد المرأة سائداً. فقد أشار التقرير السنوي للجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، الذي يغطي الفترة من آذار/مارس ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧، والصادر في ٨ آذار/

مارس، إلى زيادة بنسبة ٨,٦ في المائة في عدد قضايا العنف ضد المرأة التي سجلها مكتبها في جميع أنحاء البلد. وحسبما أفاد به المدعي الخاص المعني بالقضاء على العنف ضد المرأة، سجلت ٢٤٤٢ قضية لدى مكاتب الادعاء في جميع أنحاء البلد، وتم البت في ١٤٩ قضية منها. ونسبة ٢٢ في المائة من القضايا المسجلة في المجموع إما أنها سُحبت أو لم تُجر متابعتها من قبل صاحبة الشكوى. وقد أنشئت لجان معنية بالقضاء على التحرش بالنساء في ١١ ولاية. ولم يقر الرئيس مشروع القانون بشأن القضاء على التحرش بالنساء والأطفال عقب صدور توصيات عن وزارة شؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني باستعراضه.

٢٩ - وفي ٢ آذار/مارس، سُنَّ قانون العقوبات المنقح بموجب مرسوم تشريعي على إثر عملية شفافة وشاملة دامت أربع سنوات. وقد أقر الرئيس هذا القانون في ٤ آذار/مارس، ويجري طبعه في الجريدة الرسمية. ويقضي المرسوم بتأجيل تطبيق القانون لمدة تسعة أشهر بعد النشر، ليتسنى تدريب قطاعي الأمن والعدالة عليه، وإطلاع الجمهور على القانون المنقح الذي يضم الجرائم المنصوص عليها في أزيد من ٥٠ من القوانين الخاصة التي سنت منذ صدور قانون العقوبات لعام ١٩٧٦. ويتضمن القانون جميع الالتزامات التعاقدية الجوهرية التي قطعها البلد، بما في ذلك جميع الجرائم التي تستتبع عقوبات إلزامية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، والمسؤولية الجنائية للرؤساء المدنيين أو القادة العسكريين الذين لا يحولون دون ارتكاب مرؤوسيهم لهذه الجرائم أو الذين لا يعاقبونه على ارتكابها في إطار نظام روما الأساسي، وحظر ممارسة الاستيلاء على الأراضي. وهو يوسِّع أيضا تعريف جريمة التعذيب الذي وُضع في عام ١٩٧٦ بغرض الامتثال للاتفاقية. ويوفر القانون تعريفا تقديميا للاغتصاب يكون محايدا جنسانياً، مما يستلزم تقديم تعاريف حديثة لمفاهيم الموافقة وحماية الخصوصية والكرامة والسلامة البدنية. وعلاوة على ذلك، فإنه يخفض عدد الجرائم التي تخضع لعقوبة الإعدام بنسبة ٧٤ في المائة.

٣٠ - وقدمت الحكومة نسخة مستكملة من الميزانية (٥٢ مليون دولار) اقترحت لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وشكّل فريق عامل صغير يضم ممثلين عن كل من الحكومة والمجتمع الدولي في آذار/مارس لاستعراض الأنشطة والميزانية مع الوزارات التنفيذية المختصة، وذلك بهدف وضع آلية لتمويل الخطة. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أطلقت الحكومة خطة عملها الوطنية للقضاء على الزواج المبكر وزواج الأطفال للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٣١ - ولا يزال العاملون في وسائط الإعلام والمجتمع المدني يواجهون التخويف والاعتداء من جانب العناصر المناوئة للحكومة. وقد سُجِّل أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير غياب تعاون السلطات المحلية، بما في ذلك تدخلها أحيانا في الأعمال التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وسجلت البعثة أربع حالات تنطوي على تخويف وقتل فاعلين من المجتمع المدني في ولايات بغلان وننكرهار وكابل. وفي نيسان/أبريل، دعمت البعثة نقل أحد المدافعين عن حقوق الإنسان إلى كابل كان قد تعرض للتهديد. وفي ٧ أيار/مايو، أطلق مسلحان مجهولان على متن دراجة نارية النار على صحفي وسياسي وناشط بارز من نشطاء المجتمع المدني في مدينة بل حُمري، فأردياه قتيلا. وفي مدينة جلال آباد بولاية ننكرهار، قُتل خمسة من العاملين في وسائط الإعلام والعاملين في الهيئة الوطنية للإذاعة والتلفزيون في أفغانستان أثناء الهجوم السالف الذكر الذي وقع في ١٧ أيار/مايو والذي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان مسؤوليته عنه.

رابعاً - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٢ - واصلت الحكومة اتخاذ خطوات لمواجهة التحديات الاقتصادية الكبيرة في البلد. واختتم صندوق النقد الدولي والسلطات الأفغانية أول استعراض للنمو الذي سُجِّل في عام ٢٠١٦ بنسبة ٢ في المائة، وهي نسبة تفوق إلى حد ما التقديرات السابقة. وقد كان من المتوقع تسجيل زيادة بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٧، وذلك بفضل الناتج الزراعي الموالي. وأثنى موظفو الصندوق على السلطات لما قامت به من إدارة حكيمة للاقتصاد الكلي ولما أحرزته من تقدم قوي بشأن الإصلاحات الهيكلية في ظل ظروف صعبة. وفي ٤ آذار/مارس، أعلن المصرف المركزي بالبلد أن الحكومة قد تناولت إلى حد كبير الجوانب التقنية لخطة عمل لتحسين إطار عملها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأجرى ممثلو فرقة العمل الحكومية الدولية المعنية بالإجراءات المالية زيارة موقعية إلى كابل يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل لرصد التقدم المحرز في أفغانستان، التي ترى فرقة العمل أنها ولاية قضائية عالية المخاطر. وسيُسترشد بالتوصيات المنبثقة عن هذه الزيارة في اتخاذ قرار مستقبلاً عما إذا كان ينبغي أن تظل أفغانستان خاضعة للرصد المعزز.

٣٣ - وظلت متابعة مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ تشكل إحدى أولويات الحكومة والجهات المانحة. وواصلت الحكومة جهودها الرامية إلى إيراد أولوياتها الإنمائية بالتفصيل في ١٠ برامج وطنية ذات أولوية لفائدة ١٠ قطاعات، على النحو المتوخى في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. وفي ٨ آذار/مارس، أطلقت الحكومة البرنامج الوطني ذا الأولوية لتمكين المرأة اقتصادياً. وفي ٤ نيسان/أبريل، عرضت وزارة الاقتصاد ووزارة المالية على الجهات المانحة خططاً لإدراج أهداف التنمية المستدامة في البرامج الوطنية ذات الأولوية.

٣٤ - ولم يُظهر تقرير تنفيذ ميزانية الحكومة لفترة الأشهر الثلاثة والنصف الأولى من السنة المالية الأفغانية (الفترة من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧) أي تحسن في النسبة المئوية للميزانية المنفقة مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة (١٤ في المائة في كلتا السنتين). وبالقيم المطلقة، انخفضت نفقات الميزانية بمقدار ٣٧,٣ مليون دولار. وبلغ إجمالي المخصصات أو سلطة الإنفاق ٢,٥ بليون دولار، أي أنه انخفض بنحو ٧٣١ مليون دولار. وتمثلت القطاعات التي شهدت أكبر تراجع في الهياكل الأساسية، والموارد الطبيعية، والحماية الاجتماعية، والأمن، والحكومة الاقتصادية؛ وشهدت النفقات المخصصة للزراعة، وتأهيل وتنمية المناطق الريفية، والتعليم، والصحة زيادة طفيفة مقارنة بالعام الماضي. ولتحسين تنفيذ الميزانية الوطنية، خصصت الحكومة مليون دولار لكل ولاية على أن يُنفق المبلغ على أربعة قطاعات (الصحة، والتعليم، وتأهيل وتنمية المناطق الريفية، والزراعة). ومخصصات الميزانية تلك هي بمثابة مشروع نموذجي لتنفيذ سياسة الميزنة على مستوى الولايات، التي بدأ العمل بها في ١٩ نيسان/أبريل. وفي نهاية المطاف، تود الحكومة أن تتولى السلطات دون الوطنية إنفاق ٤٠ في المائة من ميزانيتها.

٣٥ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، نشرت البعثة أول تقرير لها عن مكافحة الفساد، وهو التقرير الذي يقر بالتقدم المحرز في الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الفساد، مثل إنشاء المجلس الأعلى المعني بالحكومة والعدالة ومكافحة الفساد، ومركز العدالة لمكافحة الفساد، وتعيين لجنة رفيعة المستوى للعمل على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وإنجاز خطط مكافحة الفساد من قبل الوزارات الخمس المدرة لأكبر

قدر من الدخل، والتقدم المحرز في تحسين الضوابط المفروضة على الإدارة المالية العامة، وزيادة الشفافية في عمليات الشراء الوطنية. وأوصى التقرير بتحقيق مزيد من الفعالية في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية مثل التوظيف في القطاع العام على أساس الجدارة، وتحصيل الإيرادات وتنفيذ الميزانية، وتعزيز الرقابة والتنسيق. وقام مركز العدالة الجنائية لمكافحة الفساد، منذ أول محاكمة له في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بالبت في ١٤ قضية من قضايا المحاكم الابتدائية حيث أدان ٤٠ متهما، وأقر الحكم المستأنف في ١٠ قضايا، منها قضايا تخص مسؤولين رفيعي المستوى متهمين بالرشوة والاختلاس وإساءة استغلال السلطة الرسمية بهدف إعاقة سير العدالة. وقيل المدعون العامون في المركز التحقيق في ٩٦ قضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهم بصدد التحقيق رسميا في العديد من هذه القضايا.

٣٦ - وعقب انضمام أفغانستان إلى شراكة الحكومات المنفتحة على الصعيد العالمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قامت الحكومة بتيسير ثلاثة منتديات للتوعية بالتنسيق مع شبكات المجتمع المدني الرئيسية من أجل تعزيز دور المجتمع المدني وتمثيله في ستة أفرقة عاملة تابعة لشراكة الحكومات المنفتحة، وهي الأفرقة العاملة المعنية بكل من انفتاح النظام الضريبي، والانفتاح التشريعي، وإمكانية الحصول على المعلومات، ومكافحة الفساد، وانفتاح البيانات، والموارد الطبيعية.

٣٧ - وقد بُذلت جهود إضافية لزيادة عدد النساء العاملات في الشرطة الوطنية الأفغانية. ففي ٢٤ نيسان/أبريل، أنجزت ٢٤٥ شرطية دورة تدريبية مدتها شهران، وجرى تعيينهن وفقا لمستوياتهن التعليمية. وظل مجموع عدد ضابطات الشرطة داخل قوات الشرطة يناهز نسبة ٢ في المائة. وقد استمر أيضا إضفاء الصبغة المدنية على الشرطة. فمن أصل ١٩١ وظيفة مخصصة للمدنيين في الشرطة الوطنية الأفغانية، جرى ملء ٥٧ وظيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأصبح بذلك عدد الوظائف التي ملئت حتى الآن ١١٧ وظيفة. وفي نيسان/أبريل، منحت وزارة التعليم العالي الأكاديمية الوطنية للشرطة صفة الجامعات، فأتاح ذلك لطلابها الحصول على درجة علمية معترف بها.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٣٨ - ظل النزاع الجاري يسفر عن مخاطر كبيرة فيما يخص التشرد والحماية. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير ومنتصف أيار/مايو، انضم أكثر من ١٠٠.٠٠٠ شخص حديثا لصفوف المشردين داخليا في جميع أنحاء البلد، حيث سجلت ٢٩ من أصل ٣٤ ولاية قدرا من التشرد. وقد تضرر شمال البلد وجنوبه وشرقه وغربه على نحو مماثل في ولايات قندز وبغلان وقندهار وأروزكان ونكروهار وفارياب، حيث أفادت جميعها تشرد أكثر من ٦.٠٠٠ شخص. وشملت المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى السكان المتضررين الأغذية في حالات الطوارئ، والمأوى، والمواد غير الغذائية، والنقدية، والخدمات الصحية، واللوازم. وقام الفريق العامل التقني الحكومي المعني بالأراضي في إطار هيئة الأراضي بأفغانستان بوضع إطار قانوني جديد لتحديد وتوفير الأراضي والمسكن المناسبة للمشردين. ويشمل هذا الإطار معايير لضمان ملاءمة جميع الأراضي المخصصة وتقييم أهلية مقدمي الطلبات.

٣٩ - واستؤنف برنامج العودة إلى الوطن الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٣ نيسان/أبريل، وقد عاد على إثر ذلك ٤١٤ ٢٤ من اللاجئين الأفغان المسجلين من باكستان إلى أفغانستان، وتلقوا ٢٠٠ دولار للفرد لتلبية لاحتياجاتهم الإنسانية الفورية.

٤٠ - واستمر ترحيل الأفغان غير الحاملين للوثائق اللازمة وعودتهم التلقائية من باكستان، فبلغ عدد الوافدين ٩٨٥ ٥٠ شخصا (٢٥٤ ٥٠ من الوافدين تلقائيا و ٧٣١ من المرحلين) في الفترة بين ٤ آذار/مارس و ٢٠ أيار/مايو، وهو ما يمثل نسبة ٨٣ في المائة من مجموع الوافدين من باكستان خلال عام ٢٠١٧. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير، ارتفع العدد الإجمالي للعائدين غير الحاملين للوثائق اللازمة القادمين من باكستان ليلبلغ ٦٠ ٦٢٦ شخصا، وهو ما يناهز ضعف عدد العائدين في نفس الفترة من عام ٢٠١٦. وظل الدافع وراء العودة من باكستان يتمثل في التدهور الملحوظ لحيز الحماية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المنظمة الدولية للهجرة ٨١ ٠٩٩ من الوافدين من جمهورية إيران الإسلامية (٥٠٢ ٢٠ من الوافدين تلقائيا و ٥٩٧ ٦٠ من المرحلين). وساعدت المنظمة ٣٧ ٣٤٤ (٧٣ في المائة) من العائدين من باكستان و ٢ ٧٠٩ (٤ في المائة) من العائدين من جمهورية إيران الإسلامية خلال تلك الفترة. وفي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٢٤ أيار/مايو، قامت المنظمة الدولية للهجرة أيضا بمساعدة ١ ٠٩٥ من العائدين من أوروبا (بالمقارنة مع ٢ ٤٣٢ من العائدين في نفس الفترة من عام ٢٠١٦).

٤١ - وقد أدى الإغلاق المؤقت لمعبري طورخام وسبين بولدك الحدوديين إلى تأخير عملية إيصال الإمدادات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الأدوية والمواد التعليمية والمساعدة الغذائية المقدمة إلى الآلاف من المستفيدين. وقد أثر إغلاق المعابر بصفة خاصة على إيصال الأغذية المتخصصة للأطفال دون سن الخامسة، مما أدى إلى وقف العلاج الروتيني لسوء التغذية لدى ١١ ٠٠٠ طفل. وقد أدى أيضا استمرار تدفق العائدين الأفغان وميلهم إلى التجمع في مدينتي جلال آباد وكابل إلى تفاقم الضغط على الموارد الموجودة وإلى استنزاف قدرات الشركاء في تقديم المساعدات الإنسانية. ويمثل العائدون حاليا (حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص) نحو ٢٠ في المائة من السكان في أنحاء ولايات كُنر ولغمان ونكهار. وفي إطار الجهود الطويلة الأجل لإعادة إدماج العائدين وإدارة شؤون المشردين داخليا، أقرت الأمم المتحدة والحكومة والجهات المانحة، في ١٩ آذار/مارس، خطة عمل شاملة وُضعت تحت رعاية الإطار السياسي للعائدين والمشردين داخليا، وذلك للتركيز على حماية المدنيين في المناطق المتضررة من النزاع، وتوفير المساعدة الإنسانية الفورية، والوثائق، وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتخصيص الأراضي، والسكن اللائق.

٤٢ - وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧، قامت وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني بإيصال المساعدات إلى ١,٣ مليون شخص من أصل العدد المقرر، وهو ٥,٧ ملايين شخص. ومع ذلك، استمر تسجيل القيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، حيث بلغ مجموع الحوادث التي تؤثر على الأمم المتحدة والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية والتي سجلت في الفترة بين ١ آذار/مارس و ٢٤ أيار/مايو ٧٣ حادثا. وشملت الحوادث المبلغ عنها وفاة أحد العاملين في مجال تقديم المعونة، واختطاف ١١ عاملاً في مجال تقديم المعونة، وإصابة عاملين آخرين. وقد كانت نسبة تصل إلى ٢٦ في المائة من جميع الحوادث المسجلة موجهة ضد العاملين في مجال الصحة والمرافق الصحية. واستمر ارتفاع عدد الأشخاص المشردين داخليا في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وهو ما شكل نسبة ٢٢ في المائة (٨٢٧ ٢١) من المشردين حديثا في عام ٢٠١٧. ولا تزال تلبية احتياجات أولئك المشردين في المناطق غير الآمنة إلى حد كبير التي لا تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة أمرا صعبا للغاية. وقد أبدت حركة طالبان بعض الاستعداد لتيسير وصول حملات التطعيم

عقب تفشي شلل الأطفال خارج ولاية قندوز، والانخراط في الحوار بشأن الاستجابة للمشردين من جراء النزاع في مناطق من ولاية بغلان كان يتعذر الوصول إليها سابقا.

٤٣ - وفي ٢١ أيار/مايو، بلغ مجموع تمويل العمل الإنساني في أفغانستان ٢١٣ مليون دولار، حُصِّص مبلغ ١١٥ مليون دولار منها لأنشطة مدرجة في خطة الاستجابة الإنسانية.

٤٤ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والشركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام تنظيم دروس توعية بالمخاطر في مراكز صرف المساعدات النقدية ومراكز العبور، وذلك لضمان إدراك العائدين من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية لوجود خطر الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة المرتجلة المهجورة المزودة بصفائح ضغط. وفي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ نيسان/أبريل، تلقى ٤٦٦ ٩٢ من العائدين دروسا من هذا القبيل. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الشركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بتنسيق من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، خلو ١٨ مجتمعا محليا من الألغام، مما مكن نحو ٤٩٩ ١٩ فردا من التحرك بحرية داخل مجتمعاتهم المحلية على مساحة تبلغ ٨,٩ كيلومترات مربعة. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أنه ما زال هناك ٣ ٥١١ حقل ألغام و ٣٠٩ ساحات قتال و ٥٢ من حقول الرماية الملوثة، وهو ما يؤثر على ١ ٥٠٠ من المجتمعات المحلية، إضافة إلى ما تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة المزودة بصفائح ضغط والأسلحة المتفجرة من تهديد مستمر. ويمثل المتوسط الشهري لعدد الضحايا خلال عام ٢٠١٧، وهو ٨٧ ضحية في الشهر، تراجعاً بالمقارنة مع المتوسط الشهري لعدد الضحايا المسجلين في عام ٢٠١٦، وهو ١٦٢ ضحية في الشهر. والغالبية العظمى (٩٧,٨ في المائة) من هذه الحالات تعزى إلى مخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة المحسنة المزودة بصفائح ضغط بدلا من الألغام الأرضية.

سادسا - مكافحة المخدرات

٤٥ - أنجزت وزارة مكافحة المخدرات، بدعم تقني من الأمم المتحدة، تقرير أفغانستان الاجتماعي - الاقتصادي عن زراعة الأفيون لعام ٢٠١٦ في ١٩ أيار/مايو. وخلصت إلى أن القيمة التقديرية للمواد الأفيونية المنتجة في أفغانستان ارتفعت من ١,٥٦ بليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٣,٠٢ بلايين دولار في عام ٢٠١٦. وبلغت قيمة المواد الأفيونية نسبة ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تجاوزت ثلثي قيمة مجمل إنتاج القطاع الزراعي المشروع في البلد. وتعزى الزيادة في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ إلى ارتفاع إنتاج الأفيون بنسبة ٤٣ في المائة إلى جانب تزايد أسعار الهيروين.

٤٦ - وقد بدأت الجهود السنوية الرامية إلى القضاء على خشخاش الأفيون في آذار/مارس. وبحلول ٢٣ أيار/مايو، أبادت السلطات الأفغانية ٦٨٥ هكتارا من الأراضي في ولايات بلخ وبادغيس وهرات وكُنر وكابل وقندهار ولغمان ونكروهار ونيمروز (لن يتسنى تأكيد المساحات التي تمت إبادة محصولها بشكل نهائي إلا بعد تحليل الصور المرسله من السواتل). ويمثل ذلك زيادة ملحوظة في معدل إبادة تلك المحاصيل مقارنة بموسم عام ٢٠١٦ حيث لم تُبد السلطات الأفغانية خلال نفس الفترة سوى ٩٨ هكتارا من الخشخاش في ولايات بدخشان وقندهار ولغمان ونيمروز وسربل ونخار. وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة تركيز الرئيس على جهود القضاء على المخدرات، وتكثيف الجهود التي تبذلها وزارة مكافحة المخدرات،

وتحسين المتابعة من جانب مجلس الأمن الوطني، وذلك في أعقاب النتائج السيئة التي أسفرت عنها أنشطة القضاء على المخدرات بقيادة حكام الولايات في عام ٢٠١٦.

٤٧ - وفي الفترة من ٣ آذار/مارس إلى ٢٤ أيار/مايو، أجرت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية ما مجموعه ٧٤٥ عملية من عمليات مكافحة المخدرات أدت إلى مصادرة ٧٢٣ كيلوغراما من الهيروين، و ٨٢٠ ٣٤ كيلوغراما من المورفين، و ٢٦٣ ١٥ كيلوغراما من الأفيون، و ١٦ كيلوغراما من الميثامفيتامين، و ٩٩٥١ كيلوغراما من الحشيش، و ٥٣٥ ٢١ كيلوغراما من السلائف الكيميائية الصلبة، و ٣٢ ٧٩٠ لترا من السلائف الكيميائية السائلة، و ٢٩ ألف من الأقراص (المخدرات الاصطناعية). وإضافة إلى ذلك، تم تفكيك ٢٢ مختبرا لمعالجة الهيروين، وتم ضبط ١٢٤ مركبة و ١١٦ قطعة سلاح و ٢٠٩ هواتف محمولة، وخمسة من أجهزة الاتصال اللاسلكي. وتم خلال تلك العمليات اعتقال ٨٢٩ من المشتبه فيهم، بينما لقي اثنان من أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية مصرعهم وأصيب اثنان بجروح.

٤٨ - واستضافت حكومة كازاخستان الاجتماع السادس للجنة التوجيهية للبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، وذلك في أستانا في ٦ نيسان/أبريل. وقام كبار الممثلين عن وكالات مراقبة المخدرات ووزارات الداخلية والخارجية من البلدان الثمانية المشمولة بالبرنامج الإقليمي، فضلا عن الجهات المانحة والشركاء الدوليين والمنظمات الدولية، باستعراض الإنجازات التي تحققت في عام ٢٠١٦، كما قاموا بتحديد الأولويات لعام ٢٠١٧. وأشار المشاركون إلى الأثر الإيجابي لتعزيز التعاون الإقليمي والاستجابات المشتركة من أجل مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

سابعاً - دعم البعثة

٤٩ - يبلغ معدل الشغور الحالي في البعثة نسبة ١٠ في المائة في مقابل معدل الشغور المعتمد البالغ ١٤ في المائة للموظفين الدوليين، و ٤ في المائة في مقابل معدل الشغور المعتمد البالغ ٦ في المائة للموظفين الوطنيين. ويبلغ معدل التوازن بين الجنسين ٨٦ في المائة من الذكور مقابل ١٤ في المائة من الإناث فيما يخص موظفي جميع الفئات. وعلى الرغم من التدابير الخاصة الممنوحة للبعثة من أجل استقدام واستبقاء المزيد من الموظفين الوطنيين، يظل تمثيل الموظفين الوطنيين عند نسبة ٧ في المائة.

٥٠ - وفي الفترة ما بين ١ آذار/مارس ٢٠١٧ و ٣٠ نيسان/أبريل، أوفدت بعثة الأمم المتحدة ١٧٨ بعثة اتصال عن طريق البر و ٢٢ بعثة عن طريق الجو، فضلا عن استقبال ٥٠٨ بعثات اتصال من الجانب الآخر قام خلالها ممثلو المناطق بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

ثامناً - ملاحظات

٥١ - في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قمت بزيارة أفغانستان لكي أعرب عن تضامني مع حكومة أفغانستان وشعبها في أعقاب الهجمات الإرهابية الخطيرة التي وقعت في كابل في ٣١ أيار/مايو و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد غادرت البلد وأنا يساورني بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية التي لم تتسبب في معاناة إنسانية هائلة فحسب، بل وفي التشرد الداخلي أيضا لعدد كبير من الناس، على نحو ما شهدته خلال اجتماع مع المشردين داخليا من الرجال والنساء. وعلى الرغم من ظروفهم

المعيشية المؤلمة، فإن ما أبانوا عنه من شجاعة والتزام ثابت بالمساهمة في جلب الرخاء لأفغانستان ينبغي أن يلهمنا جميعاً لدعمهم بشكل متضافر. ولا يزال السلام يشكل أساس التنمية المستدامة في البلد.

٥٢ - وأثناء لقاءاتي مع الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، شدّدتُ على أهمية وحدة الحكومة. وقد أعربا عن قلقهما البالغ من انتشار مختلف الجماعات الإرهابية في الأراضي الأفغانية وعن الحاجة إلى بذل جهود دولية أكثر تضامراً في مجال مكافحة الإرهاب. ويبحث الاجتماع الأخير بين الرئيس غني ونواز شريف، رئيس وزراء باكستان، على الأمل في تحسين العلاقات الثنائية، وهو شرط ضروري لزيادة فعالية إجراءات مكافحة الإرهاب.

٥٣ - ومما يبعث على التفاؤل أن الحكومة تواصل إحراز تقدم في خططها الإصلاحية. وقوبلت الجهود المبذولة لمعالجة الفساد وزيادة المساءلة بين كبار المسؤولين، بما في ذلك في الجهاز الأمني، بترحيب خاص. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الأعمال التي يضطلع بها مركز العدالة لمكافحة الفساد، فضلاً عن التزام الحكومة بالقضاء على ممارسة التعذيب وسوء المعاملة في حق المحتجزين ذوي الصلة بالنزاع، وبالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبسحب تحفظاتها على الاتفاقية. وأرحب بقيام الحكومة بمراجعة قانون العقوبات بمرسوم تشريعي.

٥٤ - ومما يبعث على التفاؤل التركيز المستجد على الانتخابات؛ وفي نفس الوقت، يمكن لهذا التركيز أن يُحدث انقسامات جديدة ويؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة في المجال السياسي. وأنا أرحب باستمرار التزام الحكومة والمؤسسات الانتخابية بإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية. وسيشكل بدء تنفيذ مجموعة تدابير تقييم مراكز الاقتراع خطوة هامة نحو الأعمال التحضيرية للانتخابات بوجه عام، كما سيؤدي إلى تنفيذ إحدى التوصيات الرئيسية للجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي: إعداد قوائم الناخبين حسب مراكز الاقتراع. وسيكون من الأهمية بمكان الإسراع بإحراز تقدم بشأن المسائل المتبقية لكي يتسنى بدء التحضيرات بشكل جدي.

٥٥ - وقد تحسّن معدل النمو الاقتصادي بعض الشيء، إلا أنه تخلف عن النمو السكاني، بما في ذلك حالات العودة. وترد الأولويات الإنمائية للحكومة في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان، الذي تعهد المجتمع الدولي بدعمه بسخاء في بروكسل في عام ٢٠١٦. وإني أشجع جميع أصحاب المصلحة على بذل جهود لتحسين تنفيذ هذا الإطار. وفيما يخص الأمم المتحدة، ما زلت ملتزماً بالمساعدة على تحقيق الرؤية المتعلقة بتوحيد الأداء.

٥٦ - وقد ازداد تدهور الحالة الأمنية. وظلت قوات الأمن الأفغانية تواجه حركة تمرد متزايدة الحدة. وقد أثرت طبيعة النزاع المستمرة على المعنويات، وترى الحكومة أن هذه مسألة يجب معالجتها. وتعكس الخسائر الفادحة التي تسبب فيها القتال في صفوف المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، ضرورة قيام جميع أطراف النزاع باتخاذ خطوات عاجلة لوقف قتل المدنيين وتشويههم. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الهجوم الذي وقع في كابل في ٣١ أيار/مايو وما تلاه من تصعيد للعنف، وهو ما أظهر كذلك ضعف المدنيين في حالات النزاع. وإني أشدد على ضرورة المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد ضرورة المضي قدماً بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع وقوع الخسائر في صفوف المدنيين والتخفيف منها. وألاحظ التزام الحكومة

بالتصديق رسمياً على البروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وأدعو أطراف النزاع إلى إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب التي خلفها القتال في المناطق الواقعة تحت سيطرتها الإقليمية.

٥٧ - ولا يزال ارتفاع عدد حالات التشرذم الداخلي مثير قلق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الأشخاص العائدين إلى أفغانستان خلال عام ٢٠١٧ يفوق عدد العائدين خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى طرح تحديات إنسانية في المستقبل القريب، سيستلزم نجاح استيعاب وإدماج عدد كبير من العائدين حلولاً إنمائية في الأجلين المتوسط والطويل، بما في ذلك إمكانية الاستفادة من الأراضي والخدمات الأساسية. وإنني أثني على الحكومة لمشاركتها والتزامها بتحديد التدابير الرامية إلى معالجة هذه المسألة. وألاحظ أن هناك تحسناً طفيفاً في إيصال المساعدات الإنسانية لإجراء حملة تحصين ضد شلل الأطفال، وأشجع جميع الأطراف على زيادة إمكانية وصول تلك المساعدات في سبيل صحة ورفاه جميع الأفغان.

٥٨ - ويدل التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام بين الحكومة والحزب الإسلامي (قلب الدين)، بما في ذلك عودة زعيم الحزب قلب الدين حكمتيار إلى أفغانستان والإفراج عن سجناء من الحزب الإسلامي، على استعداد الحكومة لإحلال السلام. ويجب تحقيق السلام عن طريق المفاوضات، وليس في ساحة المعركة. ولكي يكون السلام دائماً، يجب أن يكون شاملاً، وأن يضمن المساءلة عن الانتهاكات السابقة، وأن يتمسك بحقوق الضحايا.

٥٩ - ويؤسفني أنه لم يحرز أي تقدم ملموس صوب إجراء محادثات مباشرة بين الحكومة وحركة طالبان. ولا بد من تهيئة بيئة إقليمية مواتية لإجراء عملية سلام يقودها الأفغان. وقد وُضعت لهذا الغرض مبادرة الحكومة الرامية إلى عقد مؤتمر عملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والتعاون في ٦ حزيران/يونيه. ومما يدل على تصميم الحكومة على تحقيق السلام مضيها قدماً في تنظيم المؤتمر على الرغم من أحداث العنف المروعة التي وقعت في الأسبوع السابق لموعد انعقاد المؤتمر.

٦٠ - وفيما يخص العلاقات الإقليمية، ألقمت سلسلة من الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخراً في كابل بظلالها على الجهود التي تبذلها حكومتا أفغانستان وباكستان لتحسين العلاقات بينهما. وشكل كل من تجديد الاتصالات الرفيعة المستوى بين كبار المسؤولين العسكريين من كلا البلدين والزيارة التي قام بها وفد برلماني باكستاني رفيع المستوى إلى كابل خطوات إيجابية نحو تعزيز الثقة على مختلف المستويات. وإنني أحث البلدين على مواصلة هذه المشاركة البناءة من أجل تحسين العلاقات الثنائية، وهو أمر أساسي لتعزيز السلام في أفغانستان وخارجها.

٦١ - وأتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص، تاداميشي ياماموتو، لما يبدونه من تفان متواصل، في ظل ظروف صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعماً لشعب أفغانستان.